الطبيعة القانونية للأملاك العقارية المتروكة في للتشريع الأردني

إعداد

هيا سميح عدنان عبدالرحمن

المشرف

أ.د. ياسين محمد الجبوري

جامعة الزيتونة الأردنية، 2024.

الملخص

يتناول موضوع هذه الدراسة الأملاك العقارية المتروكة في حدود طبيعتها كأراض مملوكة للدولة وبصفتها أموال عامة، وحيث ان هذه الأملاك ترتبط بطبيعتها بالمنفعة العامة فقد خضعت التصرفات المرتبطة بها لقواعد وأحكام القانون العام إلا ان المشرع توسع في مفهومها ليتجه الى إبرازها كأرض خاصة مملوكة للدولة ما ان انتهت رابطتها بالمنفعة العامة و أخضعها بذلك لقواعد القانون الخاص، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على اثر هذا التوسع و التطرق بشيء من التفصيل للأحكام التشريعية الناظمة لها لنتمكن من الإحاطة بكافة جوانبها وتحديد النصوص التشريعية الواجبة التطبيق على حالات النزاع القائم حول الحقوق المتعلقة بها، وذلك بسن تشريع خاص ينظم أحكام الأراضي المتروكة مفصلاً الحقوق المتعلقة بها و التصرفات الجائزة عليها وفقا للتوسع التشريعي والأسس التي تقوم عليها بتصنيفاتها المتعلقة بالمنفعة العامة .

الكلمات المفتاحية : الأراضي المتروكة، الأموال العامة، أملاك الدولة.